مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٣٦١ ـ ٣٨٢
ISSN: 2222-6583

العولمه التجارية واثرها في الايرادات الكمركية في العراق للمده من ٢٠٠٦-٢٠٢١

علي احمد جبار حميد
أ.م.د عادل منصور فاضل
الجامعة العراقية – كلية الادارة والاقتصاد – قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص:

تهدف هذه دراسة لحساب العولمه التجارية، كصادرات، واستيرادات، واثرها في الايرادات الكمركية في العراق، اذ اعتمدت هذه الدراسة على بيانات زمنية للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢١)، اذ يعاني العراق كغيره من الدول النامية من مشكلة ضعف القدرة على المنافسة في التجارة وفق مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والادارية والفنية وغيرها، وذلك بسبب توجه الدول المختلفة نحو تحرير التجارة والتبادلات التجارية الدولية وتنفيذ الاتفاقيات التجارية وتركزت اهم توصيات الدراسة على تقليص الاستيردات وخاصة السلع غير الاساسية، واستبدالها بالمنتجات المحلية قدر الامكان.

الكلمات المفتاحية : الاستيرادات، الصادرات، منظمة التجارة العالمية.

Abstract:

This study aims to calculate commercial globalization, such as exports, imports, and its impact on customs revenues in Iraq. This study relied on time data for the period (2006-2021), as Iraq, like other developing countries, suffers from the problem of weak ability to compete in trade according to a set of economic, administrative, technical and other variables. local products as much as possible.

Keywords:

Imports, Exports, World Trade Organization

المقدمة:

يعاني العراق كغيره من الدول النامية من مشكلة ضعف القدرة على المنافسة في التجارة وفق مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والادارية والفنية وغيرها ، وتمثل هذا الضعف في مختلف قطاعات الاقتصاد الاساسية مثل: (قطاع التجارة والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي التجارة والخدمات الخ..)، يُعد انشاء علاقة جيدة مع دول الجوار (كاستيرادات وصادرات) من اهم الاحداث على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية خلال التسعينيات من القرن الماضي، وذلك بسبب توجه الدول المختلفة نحو تحرير التجارة والتبادلات التجارية الدولية وتنفيذ الاتفاقيات التجارية، تكتسب العولمة التجارية العراقية اهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي، وتشكل نسبة مهمة جدا من الايرادات الكمركية. لذلك يظهر مدى تاثير الانفتاح الاقتصادي على السوق الخارجية بشكل واضح ، اذ يعكس مؤشرا كل

من معدل الاستيراد، والايرادات الكمركية، والاعتماد الخارجي للاقتصاد العراقي الدرجة العالية من الارتباط بتلك السوق، مما يكشف مدى ارتباط الاقتصاد العراقي باقتصاديات الدول المتقدمة من خلال التجارة العالمية، لان التجارة مع تلك الدول تهيمن على معظم النشاط التجاري للعراق ردا على وجود العديد من الدراسات في الدول النامية، بما في ذلك العراق، حول التجارة الخارجية الحالية والمستقبلية.

المبحث الاول

منهجية الدراسة

اولا: مشكلة الدراسة

ان الايرادات الكمركية تاثرت كثيرا بالعولمة التجارية وانها لا تمثل حصيلة وافية او ايراد وافي قياسا بالعولمة التجارية التي مر العراق بها خلال العقدين السابقين خاصتا وان العراق مقبل على ان يكون عضوا في منظمة التجارة العالمية وياتي التساؤل على النحو الاتي:

١. هل هناك تاثير من الاستيرادات على الايرادات الكمركية؟
٢. هل هناك تاثير من الصادرات على الايرادات الكمركية؟

ثانيا: اهمية الدراسة

١. توفر سياسة استراتيجية لفهم اولويات العولمة التجارية والايرادات الكمركية في الاقتصاد العراقي.
٢. تحليل النتائج للمستقبل لغرض تعضيم الافكار وخاصة للمدة ٢٠٠٦-٢٠٢١ بالنسبة للاستيرادات والصادرات العراقية.
٣. يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة لاثر العولمة التجارية على الايرادات الكمركية في العراق.

ثالثا: اهداف الدراسة

١. التعرف على مفهوم وتاريخ العولمة التجارية ومفهومها واهدافها.
٢. التعرف على مؤشرات العولمة التجارية في العراق وعن دراسة الايرادات الكمركية.
٣. التعرف على مساهمة ونسبة تاثير العولمة التجارية على الايرادات الكمركية ولمدة ٢٠٠٦-٢٠٢١.

رابعا: فرضية الدراسة

ان العولمة التجارية في العراق (الاستيرادات والصادرات) لها تاثير في الايرادات الكمركية من ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠٢١.

خامسا: منهج الدراسة

المنهج الوصفي الذي يعتمد على الاطار النظري وتحليل الجداول للعولمة التجارية (الاستيرادات والصادرات) والايرادات الكمركية.

سادسا: حدود الدراسة

١. حدود زمانية: اعتمدت الدراسة على بيانات السنوي الخاصة بدول العينة للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢١).

٢. حدود مكانية: الاقتصاد العراقي.

سابعا: بعض الدراسات السابقة

١. (ابا رحيم و ود،٢٠١٩)، بعنوان "اثر انضمام المملكة العربية السعودية الى منظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي"

هدف هذا البحث على تقديم مجموعة من المشاهد على هذا النموذج ، وكانت النتائج زيادة في معدلات النمو (الصادرات والواردات والناتج المحلي الاجمالي) فضلاً عن زيادة الانفاق الحكومي بعد الفترة التي اعقبت انضمام المملكة العربية السعودية الى منظمة التجارة العالمية (WTO).

٢. (الشويطي ، ٢٠١٥)، بعنوان "دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية في العراق بعد (٢٠٠٣)"

هدفت الدراسة الى تحليل وتقييم دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية للعراق بعد عام ٢٠٠٣ ، والبيان. مدى تاثير سياسة الانفتاح على النظام الاقتصادي الذي انتهجه العراق بعد عام ٢٠٠٣ على تطور التجارة الخارجية كما ونوعا ، وخلصت الدراسة الى ان التجارة الخارجية تلعب دورا بارزا ومهما في الاقتصاد العراقي ، وهذا واضح. من خلال ارتفاع نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما تناولت الدراسة تمويل برامج وخطط التنمية من خلال توفير العملات الاجنبية.

٣. (حسن، ٢٠٢٢)، بعنوان " مستقبل العلاقات التجارية الدولية للعراق في ظل منظَّمة التجارة العالمية

هدفت الدراسة الى تحليل الاثار المحتملة (تكاليف منافع انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية) اذ لم تكن الدراسة تنفرد بها. الاثار الاقتصادية للعراق ، ولكن ايضا الاثار الاجتماعية والسياسية ، وكذلك تطرقت الدراسة الى سياسة المنظمة (WTO) على الدول المتقدمة واثرها على الدول العربية والعراق من بين الدول النامية، خلصت الدراسة الى ان المسار العام لمساهمة القطاعات الثلاثة (الزراعية والصناعية والتجارية) في الناتج المحلي الاجمالي لعينة من الدول المتقدمة لم يختلف عما كان عليه بعد انضمامه الى منظمة التجارة العالمية ، بينما كان هناك تذبذب. في المسار العام لعينة الدول النامية بعد الانضمام.

المبحث الثاني

العولمة التجارية في العراق

اولا: العولمة التجارية

يجب الاشارة ان العولمة التجارية تتجسد بشكل اساسي في جانب الاقتصاد اكثر من الجوانب الاخرى فنلاحظ ان مفهوم العولمة من الجانب التجاري ينتشر على كافة المستويات الانتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والادارية ليظهر في العلوم الاقتصادية كاداة تحليلية من اجل وصف عمليات التغيير الحاصلة في تلك المجالات(حسين & عباس،٢٠١٢: ١٥٤)، ويمكن القول ان هناك مكونان رئيسان للعولمة التجارية هما عولمة الانتاج والعولمة المالية على اعتبار ان العولمة التجارية تبني اساسا على مبدا الاعتماد المتبادل بينهما (عبد الحميد، ٢٠٠٦: ١٥).

اذ تعرف بشكل عام اندماج الاسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الاموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن اطار من راسمالية حرية الاسواق، وبتالي خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي الى اختراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة وان العنصر الاساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الراسمالية الضخمة متخطية القوميات (علاي،٢٠١٧: ٢٥).

وتحاول العولمة التجارية ان تعمل (الزبيدي، ٢٠١٩: ٣٢)، وهي كالاتي:

١. تحويل العالم كله الى سوق مفتوح بدون عقبات او حواجز على مستوى الانتاج والتوزيع والتسويق.
٢. فتح باب المنافسة على مصرعيها بين الشركات والمؤسسات والمشاروعات الاقتصادية على مستوى العالم.
٣. سيادة نمط الراسمالية الذي يعتمد على اقتصاد السوق العالمي.
٤. سادة نظام حرية السوق مما يؤدي الى تهميش التجارب التنموية الوطنية.
٥. توليد المضاربة بالعملات القابلة للتحويل.
٦. تفكيك القطاع العام في الدول وتنمية التجارة العالمية.
٧. تراجع دور الدول الاقتصادي في ضبط اوليات الاقتصاد.
٨. توليد الحروب الاقتصادية بسبب عجز ميزانيتها التجارية.
٩. زيادة معدلات البطالة.
١٠. اغراق السوق بالبضائع والسلع والخدمات الاجنبية.
١١. هجرة العقوق الاقتصادية لدول المتقدمة.

١٢. توليد التبعية الاقتصادية للدول ونهب ثرواتها.

ثانيا: منظمة التجارة العالمية

في اعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت الامم المتحدة وبدات الاجتماعات التمهيدية لانشائها في عام ١٩٤٤ وبدات عملها في عام ١٩٤٥ وتم انشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي(Hoekman, 2020:26)، كما برزت الحاجة الى تحرير التجارة الدولية من الاجراءات التي سارعت معظم الدول في اتخاذها لحمايتها من حقيقة انها ادت الى الركود الاقتصادي الكبير الذي حل بالعالم خلال الفترة ما بين بناءً على اقتراح من الحكومة الامريكية دعا المجلس الاقتصادي للامم المتحدة الى بدء مفاوضات التجارة الدولية الهادفة الى تحرير التجارة الدولية واصدر توصية لعقد مؤتمر دولي حول التجارة والتوظيف وبدا النظر في انشاء منظمة تجارة دولية تكون مهامه هي:(192:Farsund et al., 2015)

١. مراقبة التجارة ورفع القيود المفروضة عليها
٢. انشاء منظمة عالمية جديدة للاشراف على حرية التجارة

تعمل وفق "النظريات الكلاسيكية الداعية الى حرية التجارة الدولية باطر متعددة للمبادئ التي تسنها التجارة الدولية"، وقد نص ميثاق الاتفاق انشاء منظمة جديدة باسم: منظمة التجارة الدولية وشكلت مؤقتا من جميع الدول الموقعة على الميثاق، اثناء انعقاد فعاليات مؤتمر هافانا دعت الولايات المتحدة الامريكية الى عقد مؤتمر دولي في جنيف في عام ١٩٤٧ شاركت فيه ثلاثة وعشرون دولة بهدف مناقشة تخفيف القيود الكمركية على الواردات التي تعيق التجارة العالمية الجمارك والتجارة (المعروفة باسم الجات)، بتاريخ ٢٢ اكتوبر ١٩٤٧ ، ودخلت هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ في يناير ١٩٤٨.(19:Jamilus, 2017)

من اهم القواعد والمبادئ العامة الواردة في اتفاقية الجات: (250:Panagariya, 2000)

١. تخفيض الرسوم الكمركية والالتزام بمعاملة الدولة الاولى بالرعاية.
٢. التعهد بالتخلي عن استخدام الوسائل الحمائية في التجارة الدولية وتحريرها.
٣. التعهد بعدم استخدام القيود التمييزية وتجنب سياسة الاغراق.
٤. الالتزام بمبدا المعاملة الوطنية والتعهد بعدم دعم الصادرات.
٥. امكانية التقييد الكمي للتجارة في حالة حدوث ازمة في ميزان المدفوعات.
٦. امكانية اللجوء الى الاجراءات الوقائية في حالة الطوارئ.
٧. المعاملة التمييزية والاكثر تفضيلا للبلدان النامية

يمثل انشاء هذه المنظمة تحولا اساسيا في طبيعة نظام التجارة الدولي في اطاره حقوق جميع الدول الاعضاء متساوية بغض النظر عن حجم الدولة او قدرتها الاقتصادية او مساهمتها في التجارة العالمية اما التزاماتها فهي تختلف حسب مستويات تطورها وبناء عليه يؤخذ حجم الالتزامات والفترات الزمنية اللازمة لتنفيذها في الاعتبار وضع الدول بين التقدم والنمو (العماري، ٢٠٢١:١٦٥).

وتسعى منظمة التجارة العاليمة الى تحقيق مجموعة من الاهداف تدور حول هدف رئيسي هو تحرير التجارة الدولية وتطبيق نظام حرية التجارة العالمية وفي الاطار تسعى الى تحقيق (احمد و محمود، ٢٠١٤: ٧)، الاهداف الاتية:

١) خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
٢) تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.
٣) تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الانتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات بما يؤدي الى الاستخدام الامثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق تلك من خلال التنمية المستدامة.
٤) توسيع الانتاج وصنع انماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.
٥) محاولة اشراك الدول النامية والاقل نموا في التجارة الدولية بصورة افضل.

توصلت المنظمة الى تشكيلتها الحالية بعد خوض ثمان جولات كان اخرها جولة اوروغواي ثم تبعتها جولة تاسعة عقدت في الدوحة والتي عانت صعوبات عديدة منها ان الاطراف المجتمعة لم تتفق فيما بينها على الية لحل المشاكل المتفاقمة بين دول العالم ولكن المسالة في هذه المفاوضات لم تكن تعني بمقدار ما حققته من مكاسب وانما ان فشل هذه الجولة سيؤدي الى تقوية هذه المنظمة وقد انيط بها بشكل اساسي مهمات تطبيق بنود اتفاقية اورغواي وقد جاء في الاعلان الختامي للمؤتمر الدوحة النقاط (هرمز، ٢٠١٠: ٥٧)، وهي كالاتي:

١) تاكيد اهمية النظام التجاري متعدد الاطراف واسهامه في نمو الاقتصاد العالمي.
٢) تاكيد همية التعدد في الاطراف ليقضي على الفقر وتحقيق الرخاء العالمي من خلال توفير فرص النفاذ الى الاسواق.
٣) ضرورة التنمية لصدارات الدول النامية في القطاع الخدمي الذي يعد محورا اساسيا لخططها التنموية.
٤) الالتزام بجعل منظمة التجارة العالمية هي الجهة الوحيدة لحماية وتحرير التجارة ومراقبة الاتفاقات.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٣٦١ ـ ٣٨٢
ISSN: 2222-6583

ثالثا: هيكل الصادرات

بعد عام ٢٠٠٣ اعتمد العراق على الصادرات النفطية وبشكل كبير الا ان الصادرات السلعية لم تعطي افضل ما لديها وكما موضح بالجدول الاتي:

جدول (١)

هيكل الصادرات للعولمة التجارية (مليون دينار)

السنة	الصادرات النفطية وغير نفطية (1)	الصادرات النفطية (2)	الصادرات السلعية (3)	الأهمية النسبية للصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات % (4)	الأهمية النسبية للصادرات السلعية إلى إجمالي الصادرات% (5)
2006	44,786,629.8	44,448,192.9	338,436.9	99.2	0.8
2007	54,050,777.5	52,068,049	1982728.3	96.3	3.7
2008	73,527,955.4	73,287,593	240362.4	99.3	0.7
2009	72,207,778.1	71,826,826.1	380,952.0	99	0.1
2010	61,410,690.7	61,175,556	235,134.7	99.6	0.4
2011	97,379,080.8	97,117,251.2	261829.6	99.7	0.3
2012	109,847,227.6	109,501508.6	345,719.0	99.7	0.3
2013	104,645,522.5	104,243,305.7	402,216.8	99.6	0.4
20 14	98,539,318.8	98,297,770.4	241,548.4	99.7	0.3
2015	57,610,951.2	57,380433.5	230517.7	99.6	0.4
2016	51,742,504.9	51,624,203.8	108,301.1	99.7	0.3
20 17	70,950,148.3	70,601,451	348,697.3	99.5	0.5
2018	100,684,941.6	99,472,896	1,212,045.6	98.8	1.2
2019	98,225,336.1	94,366,152.0	3,859,184.1	96.1	3.1
2020	57,141527.0	52,512,558	4,628,969.0	92.0	0.8

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات وزارة التخطيط، جهاز المركزي للاحصاء مديرية الحسابات القومية.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٣٦١ ـ ٣٨٢
ISSN: 2222-6583

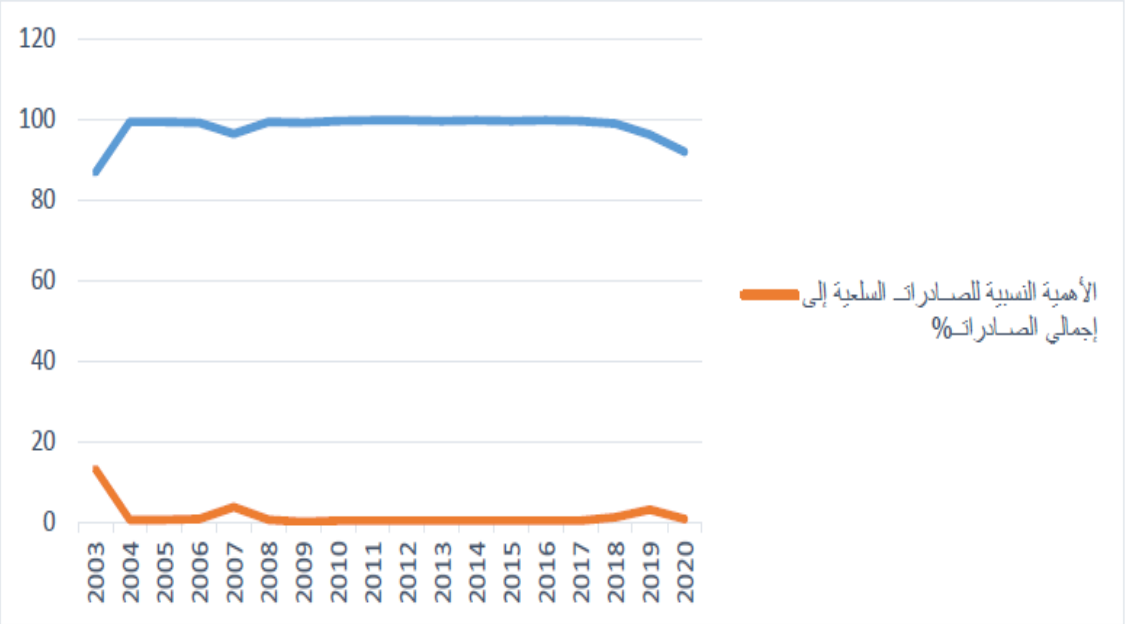

شكل (١)

الاهمية النسبية للصادرات النفطية وغير النفطية

المصدر: من تصميم الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

ويلاحظ من الجدول (١) ان نسبة الصادرات البترولية الى اجمالي الصادرات حققت زيادة كبيرة حتى عام (٢٠١٨) بلغت (٩٨.٨٪) ، ثم شهدت انخفاضا للاعوام (٢٠١٩-٢٠٢٠) بمقدار (٩٦.١٪) و (٩٢٪). على التوالي ، بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية وازمة كورونا وتاثيرها على الاقتصاد العالمي. اما مساهمة الصادرات السلعية فقد حققت انخفاضا واضحا اذ بلغ متوسط مدتها (٠.٢٪) خلال فترة الدراسة وهي الاهمية النسبية لسنوات الدراسة فضلاً عن تراجع الصادرات النفطية في ٢٠٠٩ بمبلغ (٧١،٨٢٦،٨٢٦.١) مليون دينار ، نتيجة تداعيات الازمة المالية العالمية على اسعار النفط الخام ، ثم ارتفعت عام (٢٠١٢) لتصبح (١٠٩،٥٠١،٥٠٨.٦) مليون دينار بسبب ارتفاع اسعار النفط. يعود العراق الى هيمنة الصادرات النفطية والانخفاض في الصادرات الاخرى (العيسى ، ٢٠٢١: ٦٥) ، لذا فان نشاط التصدير يحتاج الى دعم من الحكومة لان عملية النهوض بالقطاعات الاقتصادية تتطلب قدرات مالية كبيرة وتخطيط دقيق ذلك فقط يمكن للحكومة تامين او الالتزام بالجوانب المتعلقة بالجودة والسعر من اجل ان تكون تنافسية ومقبولة في السوق.

واضاف ان قيمة صادرات النفط الخام بلغت ١٠٩.٧ تريليونات دينار لسنة ٢٠٢١ بما يعادل ٧٥.٧ مليار دولار بنسبة ارتفاع مقدارها ١٢٠.٨% واشار الى ان قيمة صادرات المنتجات النفطية بلغت ٥.٨ تريليونات دينار لسنة ٢٠٢١ بما يعادل ٤ مليار دولار مسجلا نسبة ارتفاع مقدارها ١٠٥.٥%

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٣٦١ ـ ٣٨٢
ISSN: 2222-6583

عن سنة ٢٠٢٠ واوضحت ان قيمة الصادرات السلعية بلغت ٦.١ تريليونات دينار لسنة ٢٠٢١ بما يعادل ٤.٢ مليارات دولار مسجلا نسبة ارتفاع مقدارها ٣١% عن سنة ٢٠٢٠ .

ثانيا: هيكل الاستيرادات

بعد عام ٢٠٠٣ اعتمد العراق على الصادرات النفطية وبشكل كبير لذى توجه الاستيرادات نحو الاستيرادات السلعية غير النفطية وبشكل مفرط جدا وكما موضح بالجدول الاتي:

جدول (٢)

هيكل الاستيرادات (مليون دينار)

السنة	إجمالي الاستيرادات (1)	الاستيرادات النفطية (2)	الاستيرادات غير النفطية (3)	الأهمية النسبية الاستيرادات النفطية 2/1=(4)%	الأهمية النسبية الاستيرادات غير النفطية (استهلاكية+ رأسمالية +أخرى) 3/1=(5)%
2006	27,443,902.5	2,159,277.3	25,284,625.2	17.9	82.1
2007	7,871,971.35	2,135,037.48	5,736,933.87	27.1	72.9
2008	6680170	4,090,975.81	2,589,193.9	61.2	38.76
2009	20217192.0	1,840,150.1	18,377,041.9	9.1	90.9
2010	32,688,802.5	2,255,175.0	30,433,627.5	7	93
2011	58037545.3	3,997,911.1	54,039,634.2	6.9	93.1
2012	28,587,997.4	6,224,049.0	22,363,948.4	21.8	78.2
2013	39,057,185.3	5,767,702.2	33,289,483.1	14.8	85.2
2014	43,261,711.1	5,331,535.0	37,930,176.1	12.3	87.7
2015	48,578,232.7	2,673,215.3	45,905,017.4	5.5	94.5
2016	57,353,324.3	2,351,612.5	55,001,711.8	4.0	96
20 17	37,361,218.7	2,878,843.1	34,482,375.6	7.7	92.3
2018	43,804,511.1	3,325,398.2	40,479,112.9	7.6	92.4
2019	24,803,819.7	3,279,844.0	21,523,975.7	13.2	86.8
2020	18,390,722.9	1,858,423.0	16,532,299.9	10.2	89.8

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات وزارة التخطيط، جهاز المركزي للاحصاء مديرية الحسابات القومية.

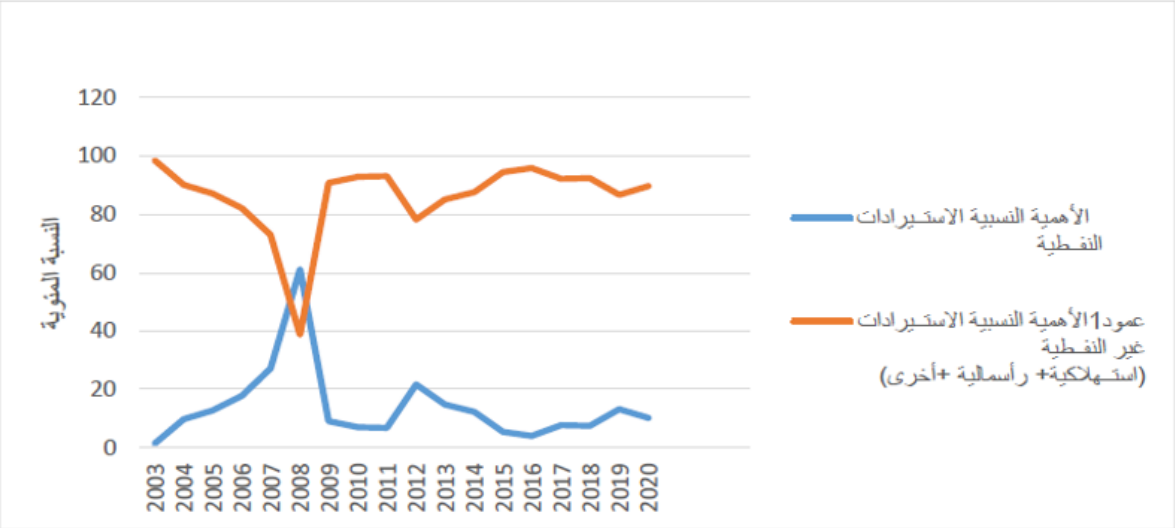

شكل (٢)

الاهمية النسبية للاستيرادات

المصدر: من تصميم الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

يتضح من خلال الجدول رقم (٢) ان مكونات هيكل الاستيرادات في العراق هي استيرادات غير نفطية (استيرادات استهلاكية ، واستيرادات راسمالية) وتشمل السلع التي تساهم في انتاج كل الالات والالات والمعدات ، و لاستيراد المنتجات البترولية ، لان العراق بعد عام (٢٠٠٣) استورد بعض المشتقات النفطية ، لان مصافي النفط ما زالت قديمة ، ولم يتم تطويرها وتحديثها بالشكل المطلوب ، لان الحكومات العراقية الرقية المتعاقبة فشلت بعد (٢٠٠٣) في بناء صناعة تكرير النفط ، فضلاً عن تخريب مصفاة بيجي من تنظيم داعش الارهابي ، وادى ذلك الى عدم القدرة على تلبية احتياجات الطلب الداخلي والمستمر على المنتجات البترولية ، اذ شهدت الاستيرادات تذبذب نسبة النفط بين بالزيادة والنقصان (حسن،٢٠٢٢: ٢٦) ، اذ حقق اقل معدل استيراد عام (٢٠٠٣) بنسبة (١.٤٪) ، ووصل الى اعلى معدل استيراد عام (٢٠٠٨) بنسبة (٦١.٢٪) (بمتوسط فترة (١٤.٧٩٪) ، احتلت الاستيرادات السلعية الجزء الاكبر من الاستيرادات والتي تمثل اجمالي (السلع الاستهلاكية والراسمالية) ، وبلغت في عام ٢٠٠٣ نسبة (٩٨.٦) ، اذ احتلت النسبة الاكبر من الاستيرادات ، واستمر هذا لعدة سنوات بمعدلات عالية ، وذلك بسبب اعتماد اقتصادنا على السلع المستوردة ووجود اختلالات في القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها ، ولكن هذا لم يستمر ، اذ شهد العامان (٢٠١٩) و (٢٠٢٠) انخفاضا طفيفا بنسبة (٨٩.٨٪) و (٨٦.٤٪) على التوالي بسبب جائحة كورونا.

بينما وصلت الاستيرادات في عام ٢٠٢١ الى ٢٩٦٠٩٠٦٣.٩ ويمثل ارتفاع كبير بنسبة للعراق وللتجارة فيها.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٣٦١ ـ ٣٨٢
ISSN: 2222-6583

المبحث الثالث

الايرادات الكمركية في العراق

اولا: التعريف الكمركي الاول

لم تكن البلدان قادرة على تنظيم تجارتها او تعريفاتها بشكل جيد ، لكنها جمعت هذه الضرائب. طالب معظم جامعي التعريفة التجار بدفع اعلى ضرائب يمكنهم الحصول عليها. في الفترة ما بين (٤٩٤-٧٠٠ هـ ، ١١٠٠-١٣٠٠ م) ، تسببت الحروب الصليبية في زيادة التجارة بين اوروبا والشرق الاسلامي. ادت الزيادة في التجارة الى ظهور التعريفات الرسمية طوال هذه الفترة. كانت اول اتفاقية تعريفة في هذه الفترة هي تلك الخاصة بالمدن التجارية الايطالية مثل جنوة والبندقية مع شركاء تجاريين في افريقيا واسيا. في عام ١٣٠٣ بعد الميلاد ، فرضت انجلترا تعريفة على الايرادات تضمنت ضريبة القيمة على السلع المستوردة، في بداية التسعينيات من القرن الخامس عشر ، ادت استكشافات كريستوفر كولومبوس وفاسكو دا جاما وغيرهم من الاوروبيين الى التوسع في التجارة الخارجية للدول الاوروبية ، والتي بدات في اتباع سياسة اقتصادية تسمى المذهب التجاري. استندت هذه السياسة الى تعريفة عالية للحد من الاستيرادات حتى تتجاوز الصادرات الاستيرادات، وفائض الصادرات على الاستيرادات يخلق فائضا في الميزان التجاري ومن ثم يزيد من ثروة الدولة. سادت هذه الفلسفة التجارية في اوروبا حتى بداية القرن الثامن عشر (قلادة، ١٩٦٥: ٣٢).

يمكن ان تقلل التعريفات الكمركية من التجارة ، ويعتقد العديد من الاقتصاديين انها تخفض ايضًا مستوى المعيشة في البلدان التي تتاجر.

تختلف التعريفات في انواعها ويمكن تقسيمها وفقًا للمعايير على النحو التالي:

١) وفقا لطريقة فرضها (خطاب، ٢٠١٥: ١٨٣) وهي كالاتي:

- التعرفة الكمركية حسب القيمة: هي ضريبة تفرض على اساس نسبة مئوية من قيمة البضاعة المستوردة او المصدرة ، وترتبط قيمتها بقيمة البضاعة. لهذه الضريبة مزايا عديدة اهمها انها مرنة تجاه التغيرات في الدورة الاقتصادية ، اذ تزيد في اوقات التضخم وتنخفض في اوقات الركود. كما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية لعدم انحيازه لسلعة معينة. حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية. لا يخلو هذا النوع من العيوب ، واهمها صعوبة تحديد قيمة الضريبة بسبب تعدد السلع واختلاف اسعارها ، وتدني رفاهية المستهلك الناتج عن انحياز هذه الضريبة على الاصناف عالية الجودة.
- تعريفة جمركية محددة: تُفرض هذه الضريبة على اساس مبلغ ثابت على كل وحدة مستوردة من البضائع ، بغض النظر عن قيمتها ، لذلك فهي على اساس الحجم او الوزن او الطول ، على سبيل

المثال – مقدار الضريبة المفروضة على طن من الحديد يختلف عن مقدار الضريبة المفروضة على طن من الخشب. عزة واهمها تتميز بالسهولة النسبية من اذ قيمة الضريبة ، اذ يسهل تحديد الوزن او الطول بغض النظر عن القيمة. القيمة ترجع الى الاختلاف في العبء الضريبي.

- ج– الضريبة الكمركية المركبة: يجمع هذا النوع بين النوعين السابقين اذ تتكون هذه الضريبة من مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة المستوردة فضلاً عن نسبة من قيمة السلعة.

٢) التعرفة من اذ الاثار المترتبة على فرضها (زكي، ٢٠٠٨: ١٦٣) وهي كالاتي:

- التعرفية اللازمة: وهي التعرفة التي تعمل على تحقيق المساواة بين سعر السلعة المستوردة وسعر التوازن للمنتج البديل المصنوع محليا. المحلي.
- التعريفة غير الالزامية: وهي النوع الشائع الاستخدام ، اذ يؤدي فرضها الى خفض الاستيرادات لمنعها ، فتبقى الكميات المستوردة حسب مدى رفع السعر بعد فرض التعريفة.

٣) التعرفة من اذ اتجاه حركة البضائع عبر الحدود والغرض من فرضها (عبد، ٢٠٢٠: ٢٦) وهي كالاتي:

- الضريبة المفروضة على الاستيرادات: هي نوع من الضرائب التي تفرضها الهيئة الاقتصادية على السلع الاجنبية المستوردة ، والغرض الاساسي من فرضها تحقيق اغراض مالية ، وكذلك لاغراض اقتصادية ، وهي حماية المنتج المحلي. ، اذ يتم اختيار مجموعة من السلع التي يكون استهلاكها كبيرًا من قبل اعضاء المجتمع ، ولمنع حدوث اثار سلبية على العدالة الاجتماعية.
- الضريبة المفروضة على الصادرات: وهي النوع الذي تفرضه الدولة على البضائع المصدرة للخارج ، وتعتبر ضريبة خاصة ، اذ ان الهدف من فرضها هو الاعفاء ، على عكس ضريبة الاستيراد التي تعتبر ضريبة عامة. والغرض من فرضها هو الحفاظ على بعض السلع في الدولة. السوق المحلي . وتتميز هذه الضريبة بعدم الاستقرار لانها تعتمد على قوة خارجية واسعار عالمية ، اذ لا قدرة للدولة على تغييرها. من اهم خصائصها مرونتها وسهولة ادارتها ، وتختلف باختلاف الاسعار العالمية.

٤) التعريفة وفقا لانحياز وعدم تحيز الدول الاخرى التي تتعامل مع الدولة التي تفرض الضرائب (خطاب،٢٠١٥: ١٨٩) وهي كالاتي:

- التعرفة التجارية: هي التعرفة المطبقة على جميع السلع المستوردة من اي دولة في العالم دون تمييز.
- التعريفة التفضيلية: هي التعرفة المطبقة على دولة معينة او مجموعة دول بهدف منحها مزايا تفضيلية لتحفيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي.

- التعرفة الاضافية: وهي التعرفة التي يتم تطبيقها استجابة لبعض الممارسات التجارية الضارة التي تتبعها دول اخرى ، مثل فرض تعريفة مكافحة الاغراق كسياسة لمواجهة اي دولة تمارس الاغراق او تمنح الدعم والاعانات لصالح الدولة. تصديرها.

ثانيا: هيكل الايرادات الكمركية

يمكن تحديد اهمية الايرادات الكمركية من خلال تحليل واقع الايرادات وتطور الايرادات الكمركية ، اذ مرت قوانين الضرائب الكمركية العراقية بعدة مراحل ، وتفاوت حصيلة الايرادات الكمركية من قانون الى اخر تمثل عائدات جمركية وفيرة تساهم في اقتصاد البلاد ، مع الايرادات اللازمة لتوفير جزء من تمويل نفقاتها بعد الانفتاح الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد العراقي بعد عام (٢٠٠٣) بفرض ضريبة موحدة وهي (العراق). ضريبة اعادة الاعمار (٥%) من السلع المستوردة، مما جعل العراق عرضة للاغراق السلعي، مما ادى الى تراجع اداء الانشطة الاقتصادية ، وتراجع في قطاعي الزراعة والصناعة، وزيادة معدلات البطالة. وفتح اسواقه امام انواع مختلفة من السلع المستوردة ، اذ لا يمكن للسلع المحلية المنافسة في الوقت الحاضر ، لذلك صدر قانون التعرفة الكمركية رقم (٢٢) لسنة (٢٠١٠) وهو يتجه نحو تعديل اوامر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (٥٤). لعام (٢٠٠٣) الذي صدر بتعديل القانون رقم (٧٧) لسنة (١٩٩٥) ، (البطاط وجمعة ، ٢٠١٥: ٤٤) ، وان هدف العراق من فرض الضرائب الكمركية هو تحقيق عدد من الاستراتيجات الاستراتيجية. د الاهداف الاقتصادية ، والتي نوردها (صفوت، ٢٠١٥: ٤٤) بالاتي:

١) المساهمة بشكل رئيسي في التنمية الاقتصادية او الاجتماعية للعراق.

٢) تعمل التعرفة الكمركية على توفير افضل الموارد البشرية والفنية من خلال خدمات جمركية متكاملة لمتطلبات التنمية الاقتصادية في العراق.

جدول (٣)

الايرادات الكمركية بالعراق من ٢٠٠٦-٢٠٢١ (مليون دينار)

السنة	الايراد الكمركي	معدل النمو
2006	219034	-
2007	229076	0.04
2008	376540	0.64
2009	590688	0.56
2010	507341	-0.14
2011	436714	-0.13

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٣٦١ ـ ٣٨٢
ISSN: 2222-6583

2012	517867	0.18
2013	596643	0.15
2014	514636	-0.14
2015	416357	-0.19
2016	647482	0.55
2017	1236357	0.91
2018	1691737	0.36
2019	1056994	-0.8
2020	1270988	-0.18
2021	1143562	0.15-

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، الهيئة العامة للكمارك للمدة ٢٠٠٦-٢٠٢١

ويوضح الجدول (٣) لنا حصيلة الايرادات الكمركية التي بلغت في عام (٢٠٠٧) (٢٢٩٠٧٦) مليون دينار ، واستمرت حصيلة الايرادات الكمركية في الارتفاع تدريجيا في السنوات التالية اذ وصلت عام (٢٠٠٨) بمبلغ (٣٧٦٥٣٩) مليون دينار بمعدل نمو سنوي تصاعدي (٠.٦٤٪) ، وبعد تفعيل حركة التجارة الخارجية مع دول العالم التي توقفت بسبب الاحتلال الامريكي ، شهدت الايرادات الكمركية زيادة وحققت نسبة ملحوظة بلغت الزيادة في عام (٢٠٠٩) مبلغ (٥٩٠٦٨٨) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (٠.٥٦٪) (٢٠١٠) و (٢٠١١) وحققا حوالي (٥٠٧٣٤١) و (٤٣٦٧٤١) على التوالي بمعدل نمو سنوي سلبي بلغ (٠.١٤٪) و (-٠.١٣٪) ، ثم ارتفعت النسب مرة اخرى في (٢٠١٢) و (٢٠١٣) بمعدل سنوي (٠.١٨٪) و (٠.١٥٪) على التوالي اذ تراجعت الايرادات الكمركية بسبب تنظيم داعش وسيطرتها على بعض المناطق وهو ما انعكس على الايرادات في تلك المناطق اذ بلغت (٥١٤٦٣٦) و (٤١٦٣٥٨) مليون دينار بمعدل سنوي ٠.١٣٪ - (-٠.١٩٪) لسنتي (٢٠١٤) و (٢٠١٥) على التوالي بعد تحرير تلك المناطق من قبضة داعش ارتفع معدل النمو السنوي بنحو حوالي (٠.٥٥٪) (٠.٩٠٪) للاعوام (٢٠١٦-٢٠١٧) على التوالي ثم تراجعت الايرادات الكمركية مرة اخرى في السنوات (٢٠١٩-٢٠٢٠) لتصل الى (١٠٥٦٩٩٤، ١٢٧٠٩٨٨). وبمعدل نمو سلبي (-٠.٨ ، ٨) على التوالي بسبب انتشار جائحة كورونا وهو ما انعكس على الايرادات الكمركية ، اسوة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى التي تاثرت بذلك.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٣٦١ ـ ٣٨٢
ISSN: 2222-6583

وجاء في عام ٢٠٢١ نقص ملحوظة بمعدل النمو اذ بلغ نقص بمعدل ١٥% من الايرادات السنة السابقة لتصل الى ١١٤٣٥٦٢ وهو انعكاس على ان الايرادات الكمركية تم تعديلها ومعالجتها بعدة ازمة جائحة كورونا.

المبحث الرابع

اثر العولمة التجارية على الايرادات الكمركية

اولا: نسبة الاستيرادات العراقية في الايرادات الكمركية

منذ ٢٠٠٣ وللان والعراق يستورد الكثير من السلع وخاصة السلع والخدمات الاستهلاكية من جميع دول العالم ويصدر منتجاته الى معظم دول العالم مثل الوقود الخام والمعادن والسلع الغذائية. تكمن الاثار الايجابية للتحرير في قدرة الاقتصاد الوطني على اقامة علاقات تجارية واسعة، والاستفادة من التجارب والابتكارات في مجال الانتاج ، لخلق ميزة تنافسية للصادرات الوطنية ، تمكنها من منافسة البضائع الاجنبية والاستيراد. جميع السلع التي لا يستطيع القطاع المحلي انتاجها ومع ذلك، على الرغم من وجود اثار ايجابية لهذا التحرير، الا ان اثاره السلبية كثيرة، والتي كانت بمثابة صدمة كبيرة. على الاقتصاد الوطني، اذ اصبح العراق يستورد معظم السلع تقريبا، بما في ذلك السلع الاستهلاكية بكثرة.

جدول (٤)

نسبة الاستيرادات في العراق (مليون دينار)

السنة	الايرادات الكمركية	الاستيرادات	الايرادات الكمركية /الاستيرادات
2006	219034	27443902.50	0.00798
2007	229076	7871971.35	0.0291
2008	376540	6680169.70	0.05637
2009	590688	20217192.00	0.02922
2010	507341	32688802.50	0.01552
2011	436714	58037545.30	0.00752
2012	517867	28587997.40	0.01811
2013	596643	39057185.30	0.01528
2014	514636	43261711.10	0.0119
2015	416357	48578232.70	0.00857

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٣٦١ ـ ٣٨٢
ISSN: 2222-6583

2016	647482	57353324.30	0.01129
2017	1236357	37361218.70	0.03309
2018	1691737	43804511.10	0.03862
2019	1056994	24803819.70	0.04261
2020	1270988	18390722.90	0.06911
2021	1143562	29609063.90	0.03862
المتوسط	715751	32734210.65	0.02706

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الايرادات والاستيرادات

يوضح الجدول (٤) ان الايرادات الكمركية على الاستيرادات نلاحظ المؤشرات متذبذبة وان متوسط الايراد الكمركي للعراق من مدة ٢٠٠٦-٢٠٢١ هو (٧١٥٧٥١ مليون دينار) ونلاحظ متوسط الاستيرادات العراقي تبلغ (٣٢٧٣٤٢١٠.٦٥ مليون دينار) لتصل نسبة الاستيرادات في العراق لنفس المدة بمعدل (٠.٠٢٧٠٦) وان هذا المؤشر يثبت الفرق الكبير بين الاستيرادات والايرادات الكمركية وظهور المؤشر بهذا الضعف يبين ان معدلات الايرادات الكمركية في العراق قليل جدا في نفس المدة الزمنية.

ويعود سبب التذبذب الى التراوح بين قيمة الاستيرادات في كل سنة بين الزيادة والنقصان وبتالي تغير الايرادات الكمركية كذلك بسبب تغير الحاجة والطلب للسوق العراقي من الاسواق الخارجية وتغييرات البيئية الاخرى، نلاحظ في سنة (٢٠٠٦) ان تاثيرها اصبح (٠.٠٠٧٩٨) وهو ما يكاد معدوم ويعود السبب لكون الايرادات الكمركية ليست بتلك القوة في هذه السنة، ليصل الى (٠.٠٢٩١) بسنة (٢٠٠٧) وعاد بالصعود تدريجيا في سنة (٢٠٠٨) ليصل المؤشر الى (٠.٠٥٦٣٧) وعاد النزول في سنة (٢٠٠٩) لاستقرار الاستيراد من الدول الخارجية ليصل المؤشر الى (٠.٠٢٩٢٢) ثم بعدها في سنة (٢٠١٠) قل تدريجيا المؤشر ليصل الى (٠.٠١٥٥٢) وبعدها شهدت سنة (٢٠١١) اقل مؤشر للايرادات الكمركية على الاستيرادات لتصل الى (٠.٠٠٧٥٢) ويعود السبب للزيادة الكبيرة في الاستيرادات.

بدا سنة (٢٠١٢) بارتفاع تدريجي ويعود الافضل للعراق وذلك لتقليل الكبير في حجم الاستيرادات من دول الخارج في تلك السنة والاعتماد اكثر على المنتجات الوطنية ليصل المؤشر الى (٠.٠١٨١١) وشهد محافظة على المؤشرات ونزول تدريجي في السنة التي تليها في (٢٠١٣) لتصل الى (٠.٠١٥٢٨) واستمر في سنة (٢٠١٤) ليصل الى (٠.٠١١٩) لكن بحجم استيرادات اكبر ويعود

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٣٦١ ـ ٣٨٢
ISSN: 2222-6583

السبب لاحتلال داعش الاراضي العراقية وحاجة العراق الى موارد اكثر من الدول الخارجية وكذلك في سنة (٢٠١٥) ليصل الى (٠.٠٠٠٨٥٧).

لتصل في سنة (٢٠١٦) الى (٠.٠٠١١٢٩) وتعتبر الاسوء بسبب قيمة الاستيرادات الكبيرة في تلك السنة التي وصلت الى (٥٧٣٥٣٣٢٤.٣٠ مليون دينار) وذلك بسبب نواتج تاثير الحرب مع داعش، وعاودت النسبة بارتفاع كبير لتصل في سنة (٢٠١٧) الى (٠.٠٠٣٣٠٩) وتقليل الاستيرادات بشكل كبير وتعضيم الايرادات الكمركية بنسبة اكبر واستمر واستقرار تدريجي في سنة (٢٠١٨) الى (٠.٠٠٣٨٦٢) بمعدل استيراد اكبر لكن في زيادة للايرادات الكمركية وفي سنة (٢٠١٩) اصبح المؤشر بنسبة (٠.٠٠٤٢٦١) لان مقدار الاستيرادات انخفض وبشكل كبير وفي سنة (٢٠٢٠) وصلت النسبة الى (٠.٠٠٦٩١١) مع انخفاظ كبير في حجم الاستيرادات ويعود السبب الى انتشار فايروس كورونا واغلاق بوابة التجارة الخارجية مع معظم الدول المصدرة للعراق وعاودت النزول في سنة (٢٠٢١) لتصل الى (٠.٠٠٣٨٦٢) بمقدار استيراد اكبر بسبب انفتاح التجارة من جديد.

ثانيا: نسبة الصادرات العراقية في الايرادات الكمركية

منذ عام ٢٠٠٣ لحد الان اهملت القطاعات الانتاجية المحلية واصبحت عاجزة وغير قادرة على الانتاج بسبب ارتفاع التكاليف وضعف الجودة مقارنة بالمستورد سلعة ويصدر سلعة واحدة وهو النفط الخام، لذلك اصبح العراق مكشوفا ومعتمدا على اقتصاديات اخرى.

جدول (٥)

نسبة الصادرات في العراق (مليون دينار)

السنة	الايرادات الكمركية	الصادرات	الايرادات الكمركية/ الصادرات
2006	219034	44786629.80	0.0049
2007	229076	54050777.50	0.0042
2008	376540	73527955.40	0.0051
2009	590688	72207778.10	0.0082
2010	507341	61410690.70	0.0083
2011	436714	97379080.80	0.0045
2012	517867	109847227.60	0.0047
2013	596643	104645522.50	0.0057
2014	514636	98539318.80	0.0052
2015	416357	57610951.20	0.0072

2016	647482	51742504.90	0.0125
2017	1236357	70950148.30	0.0174
2018	1691737	100684941.60	0.0168
2019	1056994	98225336.10	0.0108
2020	1270988	57141527.00	0.0222
2021	1143562	125711359.40	0.0091
المتوسط	715751	79903859.30	0.0092

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الايرادات الكمركية والصادرات

يوضح الجدول (٥) ان الايرادات الكمركية على الصادرات نلاحظ المؤشرات متذبذبة وان متوسط الايراد الكمركي للعراق من مدة ٢٠٠٦-٢٠٢١ هو (٧١٥٧٥١ مليون دينار) ونلاحظ متوسط الصادرات العراقي تبلغ (٧٩٩٠٣٨٥٩.٣٠ مليون دينار) لتصل نسبة الصادرات العراقي في العراق لنفس المدة بمعدل (٠.٠٠٩٢) وان هذا المؤشر يثبت الفرق الكبير بين الصادرات والايرادات الكمركية وظهور المؤشر بهذا الضعف يبين ان معدلات الايرادات الكمركية في العراق قليل جدا في نفس المدة الزمنية.

ونلاحظ الاختلاف الكبير لنسبة الصادرات عن نسبة الاستيرادات خاصة في السنوات التي كانت الصادرات النفطية باعلى معدلات البيع واعلى سعر لبيع البرميل الواحد وتاثير الايرادات الكمركية بمعدل (٠.٠٠٤٩) في سنة (٢٠٠٦) وحفاظ تدريجي على المؤشر في سنة (٢٠٠٧) ليصل الى (٠.٠٠٤٢)، وبعدها ياتي ارتفاع قليل ملحوظ جدا في سنة (٢٠٠٨) ليصل الى (٠.٠٠٥١) اما في سنة (٢٠٠٩) تعضمت الصادرات واصبحت تستقر مع سنة (٢٠١٠) لتصل الى (-٠.٠٠٨٢ ٠.٠٠٨٣) على التوالي وفي سنة (٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣-٢٠١٤) بدات بالاستقار لان الصادر العراقي وصل الى قممه وكانت بشكل متذبذب (٠.٠٠٤٥-٠.٠٠٤٧-٠.٠٠٥٧-٠.٠٠٥٢) على التوالي وذلك للاستقار الحاصل باسعار بيع البرميل والاعتماد الكبير على الصادرات النفطية.

وجاءت الارتفاع في سنة (٢٠١٥) ليصل المؤشر الى (٠.٠٠٧٢) لانخفاض الصادرات بشكل كبير لتصل الصادرات في هذه السنة الى (٥٧٦١٠٩٥١.٢٠ مليون دينار) بدل (٩٨٥٣٩٣١٨.٨٠ مليون دينار) في السنة السابقة وذلك بسبب مساوء الحرب مع داعش وما شهده في سنة (٢٠١٦) ارتفاع اخر لتصل الى (٠.٠١٢٥) وذلك بسبب ان سعر البرميل بدا بالنزول بسبب اثار الحرب بمعدل صادرات اقل، وعاود المؤشر بالارتفاع في سنة (٢٠١٧) لكن بارتفاع للصادر العراقي ليصل المؤشر الى (٠.٠١٧٤) وفي سنة (٢٠١٨) وصل الى (٠.٠١٦٨) وكذلك في سنة (٢٠١٩) ليصل الى (٠.٠١٠٨)

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٣٦١ ـ ٣٨٢
ISSN: 2222-6583

وفي فترة فايروس كورونا قلت الصادرات بشكل كبير وبتالي وصول المؤشر الى اسوء قيمه في سنة (٢٠٢٠) ليصل الى (٠.٠٢٢٢) ليعاود الصادر العراقي بالارتفاع بعد استقرار الوضع في البلد وزيادة سعر البرميل لتصل قيمة الصادرات العراقية بمقدار (١٢٥٧١١٣٥٩.٤٠ مليون دينار) بمؤشر وصل الى (٠.٠٠٠٩١).

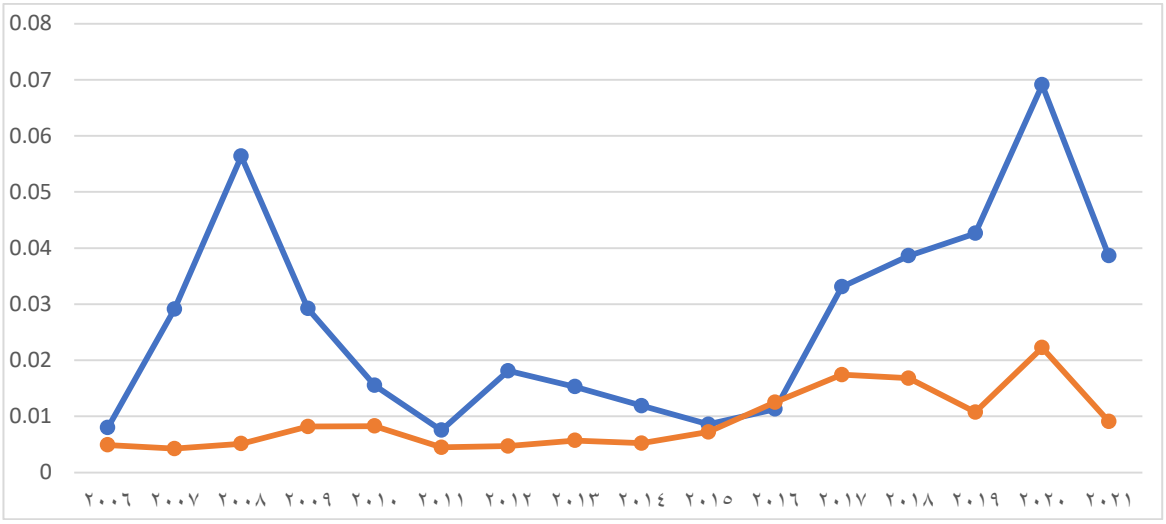

شكل (٣)

مؤشرات الايرادات الكمركية على الاستيرادات والصادرات

المصدر: من تصميم الباحثان بالاعتماد على الجدولين رقم (٤-٥) على التوالي

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

١. تعتبر عملية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية حافزًا للتنمية الاقتصادية للدول الراغبة في الانضمام من خلال اجراء اصلاحات سواء على مستوى اصدار او تعديل قوانينها الداخلية او على مستوى تنويع القاعدة الانتاجية وانشاء الصناعات ذات المقارن. ميزة يمكن ان تنافسها على المستوى العالمي، وكذلك الاستفادة من التخفيضات الكمركية على السلع المستوردة التي تمنحها المنظمة للدول النامية في بداية انضمامها.

٢. ولا يزال العراق غير مؤهل للانضمام الى منظمة التجارة العالمية في الوقت الحاضر، لانه يعاني من خلل بنيوي واضح في جميع قطاعاته الاقتصادية ، اضافة الى متطلبات اصلاح بعض التشريعات الضريبية ، خاصة فيما يتعلق بالتشريعات الكمركية.

٣. متوسط الايرادات الكمركية قليلة جدا بالنسبة للاستيرادات بسبب العائد الكمركي القليل لكل سنة لمدة جمع البيانات فلها تاثير سلبي في جلب الاستيرادات العراقية

٤. الايرادات الكمركية قليلة جدا بالنسبة للصادرات بالتالي متوسطات التذبذب يكون ضعيف للصادرات العراقية وخاصتاً النفطية منها مما يعيد بالسوء على كمية الايرادات الكمركية.

ثانيا: التوصيات

١. العمل على رفع مستوى المعرفة بمنظمة التجارة العالمية او القدرات التي توفرها للدول الاعضاء ، وكذلك التثقيف حول التحديات او المخاطر التي تواجهها الدولة.

٢. فرض ضرائب كمركية تصاعدية على السجائر والمشروبات الكحولية لتعزيز الايرادات والحد من استيراد هذه السلع الضارة ، مع فرض ضرائب بمعدلات عالية على السلع الكمالية لتعزيز دور تعريفة التمويل.

٣. ضرورة قيام السلطة الاقتصادية بالرقابة على الاستيرادات وتقليل منح تراخيص الاستيراد او منحها وفق ضوابط صارمة للحد من عملية الاستيراد وضبط حجم المواد المستوردة للحفاظ على الانتاج المحلي من المنافسة الشرسة وكذلك تحقيق استقرار الاسعار في الاسواق.

المصادر

اولا: المصادر العربية

١. احمد، جعفر طالب و محمود، زينة خضير، (٢٠١٤)، " انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية (خيارات القبول او الرفض)"، مجلة الكوت لعلوم الادارة والاقتصاد، المجلد ١، العدد ١٣، العراق.

٢. حسن، سرمد محمد مهدي، (٢٠٢٢)، مستقبل العلاقات التجارية الدولية للعراق في ظل منظَّمة التجارة العالمية، رسالة تقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد الجامعة العراقية – وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق.

٣. حسين، عبد الرزاق حمد و عباس، علي خضير، (٢٠١٢)، " العولمة واثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية (الجزائر حالة دراسية)"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية / المجلد – ٨/ العدد – ٢٤، العراق.

٤. خطاب، محمد جلال، (٢٠١٥)، اقتصاديات الموانئ والجمارك بين النظرية والتطبيق ، كلية التجارة ، الجامعة الاسكندرية ، فرقة اربعة.

٥. الزبيدي، صباح حسن عبد، (٢٠١٩)، دور عضو تدريس الجغرافية في توعية طلبة الكلية بمخاطر العولمة وتاثيرها على الامن الغذائي والصحة في الوطن العربي وسبل المواجه، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، المجلد ١٨، العدد ٣٦، العراق.

٦. زكي ، هاجر عدنان ، ٢٠٠٨ ، نظرية وتطبيقات الاقتصاد الدولي ، الطبعة الاولى ، دار الكتب ، بغداد.

٧. صفوت ، سونيا محمد ، ٢٠١٥ ، الدور الاقتصادي للضرائب الجمركية في العراق ، مجلة الغاري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد العاشر ، العدد الثالث والثلاثون ، الكوفة.

٨. عبد الحميد، عبد المطلب، (٢٠٠٦)، العولمة الاقتصادية: منظماتها – شركاتها – تداعياتها، الدار الجامعية، مصر.

٩. عبد، احمد اسماعيل، ٢٠٢٠، الاقتصادية للضرائب الجمركية في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٤–٢٠١٨)، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، العراق.

١٠. علاي، ستار جبار، (٢٠١٧)، العولمة: دراسة في المضامين والاهداف، مجلة دراسات دولية، المجلد ١، العدد ٦٩، العراق.

١١. العماري، ج. م. (٢٠٢١). منظمة التجارة العالمية والدول النامية. المجلة الافريقية للعلوم السياسية, *10*(2). https://doi.org/10.35788/ajps.v8i1.150

١٢. العيسى ، عبد الكريم جابر ، ٢٠٢١ ، قراءات في الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣ ، دار امنة للنشر والتوزيع ، الاردن.

١٣. قلادة، نجيب، ١٩٦٥ ، التعرفة كاداة للسياسة الاقتصادية ، الطبعة الثالثة ، منشاة المعارف ، الاسكندرية.

١٤. هرمز، دورين بنيامين، (٢٠١٠)، "اثر انضمام الدول العربية الى منظمة التجارة العالمية (اشارة الى حالة العراق"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد ٣٢، العراق.

المصادر الاجنبية

1. Farsund, A. A., Daugbjerg, C., & Langhelle, O. (2015). Food security and trade: reconciling discourses in the Food and Agriculture Organization and the World Trade Organization. *Food Security*, *7*(2). https://doi.org/10.1007/s12571-015-0428-y
2. Hoekman, B. (2020). Trade Wars and the World Trade Organization: Causes, Consequences, and Change. In *Asian Economic Policy Review* (Vol. 15, Issue 1). https://doi.org/10.1111/aepr.12278

3. Jamilus, J. (2017). Analisis Fungsi dan Manfaat WTO Bagi Negara Berkembang (Khususnya Indonesia) (Analysis Of The Function And Benefits Of WTO For Developing Countries (Especially Indonesia)). *Jurnal Ilmiah Kebijakan Hukum*, *11*(2).

4. Panagariya, A. (2000). E-Commerce, WTO and developing countries. *World Economy*, *23*(8). https://doi.org/10.1111/1467-9701.00313